



QATARI INVESTORS GROUP
مجموعة المستثمرين القطريين



ملتزمون ببناء قطر

تقرير حوكمة
الشركة

٢٠١٨



يحدد تقرير حوكمة الشركة في مجموعة
المستثمرين القطريين التزام الشركة
بالحوكمة السليمة للشركات ويبين ما
تم تحقيقه خلال العام.

نظرة عامة

أعدت مجموعة المستثمرين القطريين «كيو آي جي» تقرير حوكمة الشركة بما يتماشى مع قانون حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي بحسب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية الذي أصدرته الهيئة (كيو إف إم إيه).

وتلتزم مجموعة المستثمرين القطريين «كيو آي جي» ومجلس إدارتها بالحفاظ على الممارسات الراسخة لحوكمة الشركات التي تقدم مصالح الشركة والشركاء والمساهمين وأصحاب المصلحة فيها.

ويكتسب إطار حوكمة الشركات أهميته القصوى نظراً لأنه يُمكن دائماً من العمل بأخلاق وشفافية ومسؤولية في كل مرحلة بما يصب في مصلحة شركائنا والمستفيدين.

تؤمن مجموعة المستثمرين القطريين بأن الهدف الرئيسي لنظام حوكمة الشركات يتمثل في غرس مبادئ العدالة والشفافية والمسؤولية والموضوعية والمساءلة والنزاهة بين هؤلاء المنوطين بحوكمة الشركات وكذلك تمكينهم من إجراء تحقيقات داخلية. ونؤمن كذلك بأن العنصر الحيوي للحوكمة الجيدة للشركات يتمثل في تحديد الأهداف. وفي هذا الصدد، وضعت مجموعة المستثمرين القطريين أهدافاً واضحة قابلة للتحقيق يعرفها الجميع في المؤسسة ويلتزمون بتحقيقها، مما يزيد من احتمالات تلبية تلك الأهداف. إن مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية حريصين على أن يحكم عمليات مجموعة المستثمرين القطريين مجموعة شاملة من السياسات والأطر. وتحدد هذه السياسات وأطر العمل القواعد والمسؤوليات والمحاسبة لمجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين، والمدراء التنفيذيين ولجان المجموعة. ومن هذا المنظور، فإن هذا التقرير يفسر كيفية التنظيم القيادي لمجموعة المستثمرين القطريين، وسبل اتخاذ القرارات.

أولاً: مجلس الإدارة

١-١ مهام مجلس الإدارة

يؤمن مجلس الإدارة بأهمية وضرورة تطبيق الحوكمة القوية للشركات في جميع أنحاء الشركة لتحقيق قيمة مستدامة، والحفاظ على نزاهة العمل وعلى ثقة المساهمين في الشركة.

مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين مسؤول كذلك عن إستراتيجية الأعمال الشاملة للشركة، والتأكد من أن أية قرارات للشركة تتمثل لأعلى مستويات الحوكمة الجيدة. وفي هذا الصدد، يؤكد مجلس الإدارة على التزام الشركة بكافة القوانين واللوائح ذات الصلة، وكذلك النظام الأساسي والداخلي للشركة. مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن حماية الشركة من أية ممارسات غير قانونية أو انتهاكات أو مخالفات أو أفعال غير ملائمة. وبالإضافة إلى قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية «QFMA»، وكافة القوانين واللوائح المعمول بها، فإن ميثاق مجلس الإدارة يمثل أيضاً دليلاً استرشادياً عظيماً لأعضاء مجلس إدارة الشركة.

ويستهدف الميثاق جعل نظام الحوكمة للشركة أكثر شفافية، وقابلية للفهم، وأسهل وصولاً لكافة المساهمين. وعلاوة على ذلك، فإن ميثاق مجلس الإدارة يدرج مسؤوليات ووظائف أعضاء مجلس الإدارة. مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

١-٢ تشكيل ومتطلبات مجلس الإدارة :

يتكون مجلس الإدارة من ثلاثة (٣) أعضاء مستقلين، وعضو (١) غير تنفيذي، وعضو (١) تنفيذي. يتوافق هذا التشكيل مع المادة (٣١) من النظام الأساسي للشركة ومع المادة (٦) من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

يضمن تشكيل المجلس عدم سيطرة أي عضو على عملية إصدار أي قرارات.

وفقاً للتعريف الوارد في قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر الأوراق المالية، يعتبر عضو مجلس الإدارة غير مستقل، إذا كان هو/هي (على سبيل المثال وليس الحصر):

- يمتلك ١٪ على الأقل من أسهم الشركة أو من أي شركة من مجموعتها ؛
- ممثلاً لشخصية اعتبارية تمتلك ما لا يقل عن ٥٪ من أسهم الشركة أو مجموعتها ؛
- يعتبر جزءاً من الإدارة التنفيذية للشركة أو أي شركة من مجموعتها خلال السنة السابقة على انتخابات مجلس الإدارة ؛
- لديه علاقة نسب من الدرجة الأولى مع أي عضو مجلس إدارة أو عضو إدارة تنفيذي في الشركة أو أي شركة من مجموعتها؛
- عضواً في مجلس إدارة في أي شركة داخل المجموعة يتم ترشيحه لعضوية مجلس إدارته؛
- موظفاً خلال السنة التي سبقت انتخاب مجلس الإدارة، في أي من الأطراف المرتبطة بشركة داخل المجموعة مثل المدققين الخارجيين أو الموردين الرئيسيين، أو إذا كان هذا العضو، خلال السنتين السابقتين لانتخاب مجلس الإدارة، لديه أسهم ذات سيادة في أي من هذه الأطراف؛ و
- قام، بشكل مباشر أو غير مباشر، بأي تعامل تجاري أو مالي مع الشركة أو أي شركة في المجموعة خلال السنتين السابقتين على انتخاب مجلس الإدارة.

علاوة على ذلك، ووفقاً للتعريف الوارد في إطار قانون حوكمة الشركات التابع لـ QFMA، فإن العضو غير التنفيذي في مجلس الإدارة هو عضو لا يكون متفرغاً لإدارة الشركة أو لا يتقاضى أجراً منها.

يوضح الجدول التالي التشكيل الحالي لمجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

اسم عضو المجلس	المنصب	% نسبة الملكية المباشرة	تاريخ الانتخاب/التعيين	نسبة الملكية غير المباشرة	ممثلا عن	تصنيف العضوية	فترة العضوية	تاريخ انتهاء العضوية	عضو مجالس إدارة أخرى
سعادة السيد عبد الله بن ناصر المسند	رئيس مجلس الإدارة	٧,٠٠٨%	٢٠١٦/١١/٧	٣٧,٥٥%	شخصي	تنفيذي	٣ سنوات	فبراير ٢٠٢٠	- فودافون - بنك الخليجي
سعادة الشيخ حمد بن فيصل ال ثاني	نائب الرئيس	٠%	٢٠١٦/١١/٧	٧%	شركة الوكالات التجارية القطرية	غير تنفيذي	٣ سنوات	فبراير ٢٠٢٠	- بنك الخليجي - فودافون - شركة قطر للتأمين
السيد عبدالعزيز الخليفي	عضو	٠%	٢٠١٦/١١/٧	٠%	لا يوجد	مستقل	٣ سنوات	فبراير ٢٠٢٠	لا يوجد
الدكتور يعرب ريان	عضو	٠%	٢٠١٦/١١/٧	٠%	لا يوجد	مستقل	٣ سنوات	فبراير ٢٠٢٠	لا يوجد
الدكتور فادي مكي	عضو	٠%	٢٠١٦/١١/٧	٠%	لا يوجد	مستقل	٣ سنوات	فبراير ٢٠٢٠	لا يوجد

يتم خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية مراجعة ومناقشة البيانات المالية للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وفقا للمادة رقم (٩٦) من قانون الشركات لعام ٢٠١٥.

عضوية مجالس إدارة أخرى في الشركات المدرجة

إسم العضو	الشركة	تاريخ الانتخاب/التعيين	المنصب	تصنيف العضوية	عدد الأسهم المملوكة مباشرة/غير مباشرة	الجهة التي يمثلها
سعادة السيد عبد الله بن ناصر المسند	فودافون	٢٥ يوليو ٢٠١٦	رئيس المجلس	غير تنفيذي، مستقل	لا يوجد	كافة المساهمين
سعادة الشيخ حمد بن فيصل ال ثاني	البنك الخليجي	٢٠٠٧ وأعيد انتخابه في فبراير ٢٠١٨	نائب الرئيس	غير تنفيذي، غير مستقل	٣,٦٠٥,٦٤٠	مالك الشركات أو من أعضاء الأسرة
	البنك الخليجي	٢٠٠٩ وأعيد تعيينه في فبراير ٢٠١٨	رئيس المجلس والعضو المنتدب	تنفيذي	٣١٠,٨٨٠	مالك الشركات أو من أعضاء الأسرة
السيد عبدالعزيز الخليفي	فودافون	٢٩ مارس ٢٠١٨	عضو	غير تنفيذي	٣٨,٤٣,٠٠٠	فودافون مؤسسة قطر
	شركة قطر للتأمين	تم انتخابه في ١٩ فبراير ٢٠١٧	عضو	غير تنفيذي، غير مستقل	١,٨٦٤,٨١٥	بصفته الشخصية
الدكتور يعرب ريان	لا يوجد	-	-	-	-	-
الدكتور فادي مكي	لا يوجد	-	-	-	-	-

- إجراء مراجعة سنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- صياغة قانون حوكمة للشركة بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون، والإشراف والرصد بشكل عام لفعالية هذا القانون وتعديله كلما لزم الأمر ؛
- وضع سياسات ومعايير وإجراءات محددة وواضحة لعضوية مجلس الإدارة وتنفيذها بعد موافقة الجمعية العمومية عليها ؛
- وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب الأسهم من أجل حمايتهم وحقوقهم ؛ يجب أن تغطي هذه السياسة على وجه الخصوص، ما يلي:
- تحديد آليات لحماية أصحاب الأسهم من أي انتهاك لحقوقهم بموجب القوانين أو اللوائح أو العقود.
- آليات الشكاوى أو النزاعات التي قد تنشأ بين الشركة وأصحاب الأسهم
- وضع آليات مناسبة للحفاظ على علاقات جيدة مع العملاء والموردين وحماية سرية المعلومات المتعلقة بها.
- وضع قواعد سلوكية للموظفين التنفيذيين والموظفين في الشركة متوافقة مع المعايير المهنية والأخلاقية المناسبة.
- المساهمات الاجتماعية للشركة
- وضع سياسات وإجراءات لضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح والتزام الشركة بالكشف عن المعلومات الهامة المادية للمساهمين والدائنين وأصحاب الأسهم الآخرين؛
- دعوة جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية وفق الطريقة التي يحددها القانون. تشمل الدعوة والإعلان ملخصاً لجدول أعمال الجمعية العامة، بما في ذلك بند مناقشة واعتماد تقرير الحوكمة.
- الموافقة على الترشيحات للتعيين في الإدارة التنفيذية، وتخطيط التعاقب على وظائفهم ؛
- تطوير آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني ومقدمي الخدمات الآخرين وكذلك الكيانات التي تحدد معايير ومؤشرات الأسواق المالية من أجل تقديم خدماتها لجميع المساهمين بطريقة سريعة بكل نزاهة وشفافية ؛
- تطوير برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة ضبط النفس وإدارة المخاطر في الشركة.
- وضع سياسة واضحة ومكتوبة تحدد الأساس وطريقة منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الحوافز والمكافآت للإدارة التنفيذية وموظفي الشركة وفقاً لمبادئ هذا القانون دون أي تمييز على أساس العرق، أو الجنس أو الدين. تقدم هذه السياسة سنوياً إلى الجمعية العمومية للموافقة عليها؛
- وضع سياسة واضحة للتعاقب مع الأطراف ذات الصلة وتقديمها إلى الجمعية العمومية للموافقة عليها ؛ و

١٣ مسؤوليات المجلس

- تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:
- الموافقة على الخطة الاستراتيجية للشركة وأهدافها الرئيسية ؛
- وضع استراتيجية شاملة للشركة وكذلك خطط الأعمال الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر.
- تحديد نسب هيكل رأسمال للشركة واعتماد ميزانياتها السنوية.
- الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة والاستحواذ/التخلص من الأصول.
- تحديد أهداف الأداء ومراقبة تنفيذها والأداء العام للشركة.
- مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للشركة بشكل دوري لضمان التوزيع المتميز لوظائف الشركة ومهامها ومسؤولياتها وخاصة أقسام الرقابة الداخلية.
- الموافقة على دليل الإجراءات اللازم لتنفيذ استراتيجية وأهداف الشركة، الذي أعدته الإدارة التنفيذية، يجب أن يتضمن الدليل تحديد طرق ووسائل الاتصال السريع مع هيئة قطر للمال والسلطات التنظيمية الأخرى بالإضافة إلى جميع الأطراف المعنية بالحوكمة، بما في ذلك تعيين مسؤول اتصال.
- الموافقة على خطة التدريب السنوية للشركة، والتي تغطي البرامج التي تعترف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها وفقاً لهذا القانون.
- وضع القواعد والإجراءات الخاصة بالرقابة الداخلية والإشراف عليها، بما في ذلك:
- تطوير سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح، وتعالج حالات المنازعات من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين. ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول الشركة ومرافقها وسوء الإدارة الناتج عن المعاملات مع أطراف ذات صلة.
- تطوير نظام الإفصاح الكامل لتعزيز الشفافية ومنع تضارب المصالح واستغلال المعلومات الداخلية. يجب أن يشمل هذا النظام الإجراءات الواجب اتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل المطلعين، وتحديد الفترات المحظورة من تداولها في الأوراق المالية للشركة أو أي شركة من مجموعتها، وكذلك إعداد وتحديث قائمة من المطلعين، يجب تقديم نسخة منها إلى مجلس الإدارة وإلى السوق عند اعتمادها أو تحديثها.
- ضمان سلامة القواعد المالية والمحاسبية، بما في ذلك القواعد المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- ضمان تنفيذ أنظمة التحكم المناسبة لإدارة المخاطر من خلال تحديد المخاطر التي قد تواجهها الشركة والكشف عنها بشفافية.

• وضع الأسس والمعايير لتقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

• يبذل مجلس إدارة الشركة قصارى جهده في إدارة الشركة بطريقة فعالة ومثمرة من أجل تحقيق التوازن بين مصالح الشركة وشركائها والمساهمين.

• كما يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية حماية المساهمين من الممارسات والأعمال غير القانونية أو المسيئة أو من أي أعمال/قرارات قد تكون ضارة لهم.

بالإضافة إلى المسؤوليات والمهام المذكورة أعلاه، يقوم المجلس بما يلي:

• يؤدي واجباته بطريقة مسؤولة وبحسن نية وببذل العناية الواجبة، ينبغي أن تستند قراراته إلى معلومات كافية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر موثوق آخر؛

• تنفيذ ما قد يكون في مصلحة الشركة؛

• تحديد الصلاحيات المراد تفويضها إلى الإدارة التنفيذية وكذلك صلاحية هذا التفويض وكيفية اتخاذ أية إجراءات؛

• تحديد المسائل التي تترك للمجلس للبت بشأنها؛

• التأكد من وضع الإجراءات اللازمة لتولي أعضاء مجلس الإدارة الجدد مناصبهم؛ و

• التأكد من توفر المعلومات الكافية عن الشركة وبشكل متاح لجميع أعضاء مجلس الإدارة، بصفة عامة، وبشكل خاص للأعضاء غير التنفيذيين لتمكينهم من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بطريقة فعالة.

بالإضافة إلى ذلك، تماشياً مع المادة ٣٧ من النظام الأساسي للشركة والمادة ٩ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأوراق المالية، لا يجوز للمجلس إبرام قروض تمتد لأكثر من ثلاث سنوات ولا يجوز بيع العقارات الخاصة بالشركة أو رهنها أو إسقاط ديون الشركة، ما لم يتم السماح بهذه المعاملات وفق عقد تأسيس الشركة.

لا يجوز للمجلس إصدار أي بيان أو تقديم بيانات / معلومات دون الحصول على موافقة مسبقة من رئيس مجلس الإدارة.

يحضر الأعضاء اجتماعات المجلس، كما هو مذكور في القسم ١،٥، وكذلك اجتماعات اللجان.

١،٤ مسؤوليات المجلس كعضو فردي

يلعب مجلس الإدارة دوراً رئيسياً في وضع القواعد الأخلاقية للشركة.

واجب الأخلاق

لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة دور رئيسي في تحديد الميزة الأخلاقية للشركة، ليس فقط من خلال تصرفاته

الخاصة، ولكن أيضاً عند تعيين المسؤولين التنفيذيين والإشراف عليهم وبالتالي الإدارة بشكل عام. تمثل المعايير الأخلاقية العالية على المدى الطويل مصالح الشركة وهي وسيلة لجعلها ذات مصداقية وجديرة بالثقة. لذلك، يجب على أعضاء مجلس الإدارة ممارسة الحكم السليم أثناء التعامل مع الأدوار المختلفة والمتضاربة. ويجب تأطير الأخلاقيات دائماً ضمن حدود واضحة أثناء السعي وراء المصالح الخاصة، بما في ذلك التعامل في أسهم الشركة.

واجب الرعاية

يتطلب واجب الرعاية أن يعمل كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة على أسس الدراية الكاملة، وبحسن النية، مع بذل ما يلزم من حرص وعناية، ويجب ألا يرتكب أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أي إهمال جسيم، ويتم اتخاذ كل قرار بعد بذل العناية اللازمة.

واجب الولاء

يمتاز واجب الولاء بأهمية مركزية لأنه يساعد في تطبيق مبادئ الحوكمة الأساسية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحماية والمعاملة العادلة للمساهمين، بما في ذلك حملة الأسهم الأقلية.

١،٥ تعارض المصالح

ينبغي ألا يطلب أعضاء المجلس، فيما يتعلق بعملهم، أو يقبلوا من أي طرف ثالث أية مدفوعات أو مزايا أخرى لأنفسهم أو لأي شخص آخر أو يمنحون مزايا غير قانونية لأطراف ثالثة.

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بمصالح الشركة، لا يجوز لأي عضو في المجلس السعي وراء اهتماماته الشخصية في قراراته أو استخدام الفرص التجارية المخصصة للشركة، لأنفسهم.

يتم تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة في مجموعة المستثمرين القطريين بطريقة تسمح بإجراء مناقشات مفتوحة وتسهيل مشاركة جميع الأعضاء. تتعلق المناقشات بالاستراتيجية والتجارة والأداء المالي بالإضافة إلى إدارة المخاطر للشركة. وتدعم جميع بنود جدول الأعمال الثابتة بمواد إحاطة شاملة، يتم تعميمها على جميع الأعضاء في غضون فترة إخطار معقولة.

يتم تمرير أي قرارات من خلال تصويت أغلبية الحضور أو ممثلين عنهم، أي عضو لا يستطيع حضور اجتماع معين سيتم إطلاعه على كافة المعلومات المتعلقة بهذا الاجتماع، بالإضافة إلى إمكانية مناقشة القضايا التي أثيرت في الاجتماع مع رئيس مجلس الإدارة. وقد يعين عضو مجلس الإدارة وكيلاً له لأغراض التصويت.

رقم اجتماع مجلس الإدارة	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	عدد الغائبين	التصويت بوكالة	تاريخ ارسال جدول الأعمال
٢٠١٨/٧٣	٢٠١٨/٠٤/١٨	٥	-	-	٢٠١٨/٠٣/٢٢
٢٠١٨/٧٤	٢٠١٨/٠٦/٠٧	٥	-	-	٢٠١٨/٠٥/٢٤
٢٠١٨/٧٥	٢٠١٨/٠٧/٢٣	٥	-	-	٢٠١٨/٠٧/٠٥
٢٠١٨/٧٦	٢٠١٨/٠٩/١٧	٥	-	-	٢٠١٨/٠٨/٢٧
٢٠١٨/٧٧	٢٠١٨/١٠/٢١	٥	-	-	٢٠١٨/٠٩/٢٠
٢٠١٨/٧٨	٢٠١٨/١٢/١٠	٥	-	-	٢٠١٨/١١/٢٧
٢٠١٩/٧٩	٢٠١٩/٠١/٣٠	٥	-	-	٢٠١٩/٠١/٠٦

- تزويد أعضاء مجلس الإدارة بكافة المعلومات / البيانات ذات الصلة من أجل اتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة بشكل صحيح.
- تقديم المعلومات إلى حملة الأسهم بطريقة فعالة وشفافة عبرمختلف قنوات التواصل (توجد مزيد من المعلومات في فصل علاقات المستثمرين، الوارد أدناه).
- استشارة أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بالإستراتيجية، وتطوير الأعمال وإدارة المخاطر التي تجابه الشركة.
- إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة، بدون تأجيل، بالأحداث الهامة الضرورية التي تستلزم تقييم الوضع، وكذلك بالتطورات الخاصة بالإدارة.
- تمثيل الشركة في كافة الدعاوى القضائية الإيجابية والسلبية المنظورة أمام القضاء.
- مراقبة أداء الشركة لغرض تحقيق أهداف مجموعة المستثمرين القطريين.
- الإشراف على إدارة الشركة.

وقد حرص سعادته طوال العام، على التأكد من امتثال الشركة وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية البارزين لكافة القوانين واللوائح ذات الصلة.

يشار إلى أن سعادة رئيس مجلس الإدارة هو المتحدث الرسمي باسم الشركة.

١,٩ حظر الجمع بين المناصب

امتثالاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، وللحفاظ على مستوى مرتفع من الحوكمة الجيدة، لا يستطيع رئيس مجلس الإدارة أن يتولى رئاسة أي لجنة أو يجمع بين منصبه وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة. تتوافق المجموعة مع الأحكام المنصوص عليها في المادة ٧ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، استناداً إلى المادة ٩٨ من قانون الشركات (القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥) والمادة ٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. أضف إلى ذلك، فإن

١,٦ مكافآت مجلس الإدارة

وفقاً لقانون حوكمة الشركات الذي أصدرته هيئة قطر للأسواق المالية، فإن الكشف عن مكافآت مجلس الإدارة سوف يفتح عنه في اجتماع الجمعية العمومية السنوي التالي. وعلاوة على ذلك، فقد أسست مجموعة المستثمرين القطريين سياسة مكافآت توضح بالتفصيل كيفية تحديد وتخصيص مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة.

١,٧ مؤهلات مجلس الإدارة

ينبغي أن تتوفر لدى أعضاء مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين كافة المؤهلات والمهارات المطلوبة من أجل الوفاء بواجباتهم. وتجري مجموعة المستثمرين القطريين تقييماً لأداء أعضاء مجلس الإدارة على أساس سنوي. يتم تنفيذ هذا التقييم من قبل لجنة المكافآت والترشيح. أكد تقييم الأداء الأخير لعام ٢٠١٨، استيفاء أعضاء مجلس الإدارة لكافة المعايير والأهداف التي حددتها الشركة بنجاح.

١,٨ رئيس المجلس

سعادة عبدالله ناصر المسند يمثل مجموعة المستثمرين القطريين بصفته رئيس مجلس الإدارة.

ويحرص سعادته على إدارة الشركة بالطريقة الملائمة وعلى نحو فعال ومثمر. ويعمل سعادته دائماً في مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وأصحاب المصلحة على حد سواء. كما يمثل حضوره اجتماعات مجلس الإدارة أهمية عظيمة. ومن ثم، ووفقاً للمادة ١١ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية، فإن وظائف رئيس مجلس الإدارة تتضمن، (على سبيل المثال لا الحصر)، النقاط التالية (علماً أن وظائف رئيس مجلس الإدارة مدرجة أيضاً في ميثاق مجلس الإدارة) :

- الموافقة على أجندة اجتماعات مجلس الإدارة.
- تشجيع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة الفعالة في التعامل مع أمور المجلس، والتأكد من إنجاز أعضائه دوماً لمهامهم بما يخدم مصلحة الشركة على النحو الأفضل.

يتلقى المجلس تقريرًا سنويًا من كل لجنة، تطلع تلك اللجان المجلس على توصياتها.

١,١١,١ لجنة الترشيحات والمكافآت

عملاً بالمادة ١٩ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تم الجمع بين لجنة الترشيحات ولجنة المكافآت في لجنة واحدة.

ومن ثم، تشارك هذه اللجنة في مجالين مختلفين - المكافآت والترشيحات.

تساعد لجنة المكافآت والترشيحات مجلس الإدارة في وضع سياسة المكافآت الخاصة بالشركة على أساس سنوي. تحدد هذه السياسة وتضع إطار المكافآت وحوافز رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والموظفين

وتحرص اللجنة على التأكد من أن المكافآت المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة لا تتجاوز ٥٪ من صافي أرباح الشركة، وفقاً للمادة ٤٦ من النظام الأساسي لمجموعة المستثمرين القطريين، والمادة ١١٩ من قانون الشركة، القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٥، والمادة ١٨ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية. اللجنة مسؤولة أيضاً عن ترشيح المديرين وكبار أعضاء الإدارة التنفيذية. وتأخذ اللجنة في اعتبارها المهارات والمعلومات والخبرة وكذلك المؤهلات المهنية والفنية والأكاديمية والشخصية للمرشحين.

أياً من أعضاء مجلس الإدارة لا يستطيع أن يكون عضواً لمجالس إدارات أكثر من ٣ شركات تقع مقرها داخل قطر.

من أجل الامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية والحفاظ على مستوى عالٍ من الحوكمة الرشيدة، يمكن للرئيس أن يرأس أية لجنة أو يجمع بين منصبه وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة.

١,١,٢ أمين سر المجلس

يؤدي أمين السر في مجموعة المستثمرين القطريين، عدداً هائلاً من المهام من أجل إدارة السجلات والوظائف الإدارية لمجلس الإدارة. ويرسل أمين سر مجلس الإدارة دعوات لأعضاء المجلس في الإطار الزمني المناسب، مع إرفاقها بأجندة الاجتماعات. كما يسجل أمين السر ويحتفظ بمحاضر كل اجتماع لمجلس الإدارة. وينبغي أن تدرج تلك المحاضر وتبرز الأجندة المعدة سلفاً لكل اجتماع لمجلس الإدارة، والقرارات التي تتخذ خلالها. السيد هاني مقبل هو الأمين السرحالي لمجلس الإدارة، كما أنه في نفس الوقت المستشار القانوني للشركة.

ووفقاً لما تطلبه هيئة قطر للأسواق المالية يحتفظ أمين سر مجلس الإدارة بإقرارات أعضاء مجلس الإدارة الخاصة بعدم تولي مناصب محظورة.

١,١,٣ لجان مجلس الإدارة

من أجل إدارة واجباته بشكل فعال، يفوض مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين بعضاً من صلاحياته إلى لجانهم. وتشمل هذه اللجان لجنة التعيينات والمكافآت ولجنة التدقيق.

وتأسست اللجنة وفقاً للمادة ١٨ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية، وتتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم كما يلي:

الاسم المنصب	المنصب	صفة العضوية
سعادة الشيخ حمد بن فيصل آل ثاني	رئيس اللجنة	غير تنفيذي
الدكتور يعرب ريان	عضو	مستقل
الدكتور فادي مكي	عضو	مستقل

• تنفيذ عملية الإشراف ومراجعة دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية والربع سنوية.

• دراسة تقارير وملاحظات مراجعي الحسابات الخارجيين والملاحظات المتعلقة بالبيانات المالية للشركة ومراجعتها ومتابعتها؛

• مراجعة أنظمة الرقابة المالية والداخلية وإدارة المخاطر.

• تطوير ومراجعة سياسات الشركة بانتظام حول إدارة المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار أعمال الشركة وتغيرات السوق واتجاهات الاستثمار والخطط التوسعية للشركة.

١,١,٤ لجنة التدقيق

تأسست لجنة التدقيق وفقاً للمادة ١٨ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأوراق المالية. يرأس لجنة التدقيق في QIG عضو مستقل في مجلس الإدارة وتضم أغلبية الأعضاء المستقلين.

تشمل مسؤوليات لجنة التدقيق على سبيل المثال لا الحصر:

• وضع إجراءات التعاقّد مع وترشيح مدققين خارجيين والتأكد من استقلاليتهم أثناء تأدية عملهم.

• الإشراف على الرقابة الداخلية للشركة، ومتابعة أعمال المدقق الخارجي، والتنسيق بينهما، والتأكد من الامتثال لأفضل المعايير الدولية.

• التنسيق بين مجلس الإدارة وكبار أعضاء الإدارة التنفيذية الرقابة الداخلي للشركة. وخلال عام ٢٠١٨، عقدت لجنة التدقيق في مجموعة المستثمرين القطريين ستة اجتماعات. واعتمدت لجنة التدقيق ميثاقاً رسمياً يمكن الاطلاع عليه على موقع مجموعة المستثمرين القطريين. <http://www.qatariinvestors.com/english/media-centre/reports>

• تنفيذ مهام مجلس الإدارة المتعلقة بالرقابة الداخلي للشركة.

• إجراء مناقشة مع المدقق العام وكبار أعضاء الإدارة التنفيذية بشأن التدقيق في المخاطر، لا سيما ملاءمة القرارات والتقديرات المحاسبية، وتقديمها إلى مجلس الإدارة لإدراجها في التقرير السنوي.

وتضم لجنة التدقيق الأعضاء التالية:

الاسم	المنصب	صفة العضوية
السيد عبدالعزيز الخليفي	رئيس اللجنة	مستقل
الدكتور يعرب ريان	عضو	مستقل
الدكتور فادي مكي	عضو	مستقل

اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

رقم اجتماع مجلس الإدارة	تاريخ الاجتماع	عدد الحضور	عدد الغائبين	التصويت بوكالة
١.	٢٠١٨/١٧/٢٤	٣	.	-
٢.	٢٠١٨/٠٤/١٧	٣	.	-
٣.	٢٠١٨/٠٧/٢٢	٣	.	-
٤.	٢٠١٨/٠٩/١٩	٣	.	-
٥.	٢٠١٨/١٠/١٨	٣	.	-
٦.	٢٠١٨/١٢/١٨	٣	.	-

تحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين وذلك من خلال تحقيق التنمية المستدامة والربحية لمشاريع تجارية في المجموعة. يتولى هذا المنصب السيد سمير الحميدي.

المدير المالي: يقوم المدير المالي في المجموعة بتحديد وتوجيه الإستراتيجية المالية، وسياسة إعداد التقارير للمجموعة. وأيضا الإشراف على المحاسبة المالية والمراجعة وتدقيق الحسابات وتقدير التكاليف، من أجل تحقيق أعلى قيمة للمساهمين، وضمان سير العمل بشكل آمن من الأخطار ووفق المعايير التجارية، إضافة إلى دعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة للشركة. يشغل السيد أليكس أكليمانديس منصب المدير المالي.

المستشار القانوني: يعتبر المستشار القانوني للمجموعة هو المسؤول عن تخفيف المخاطر القانونية والتأكد من خلوها في عمليات الشركة. كما يقوم أيضا بحل المشاكل والنزاعات ذات الصلة، وتوفير المساعدة القانونية المستمرة لرؤساء الأقسام وادارات الأعمال، مع الالتزام المستمر بالقوانين واللوائح المعمول بها

ثانياً: الإدارة التنفيذية

٢,١ الرئيس التنفيذي

يسر مجموعة المستثمرين القطريين QIG أن تعلن عن تعيين السيد رجا عسيلي في منصب الرئيس التنفيذي (CEO) اعتباراً من ٣ أكتوبر ٢٠١٨. تمشيا مع المتطلبات التي أصدرتها السلطات المعنية، نفذت الشركة عملية اختيار صارمة لتقييم جميع المرشحين المحتملين.

يوضح هذا التعيين التزام QIG التام بقانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتطبيق فصل صارم بين منصب الرئيس والرئيس التنفيذي.

٢,٢ نبذة عن أعضاء الإدارة التنفيذية وإنجازاتهم

الإدارة التنفيذية

الموظفون الرئيسيون من الإدارة التنفيذية لمجموعة المستثمرين القطريين QIG هم:

مدير تطوير الأعمال (BDM): وهو مسؤول عن صياغة سياسات واستراتيجيات وخطط تطوير أعمال المجموعة. كما يشرف على تنفيذها ويتابع مدى فعاليتها، بهدف

بالإضافة إلى السياسات الداخلية من أجل دعم تحقيق الأهداف قصيرة وطويلة المدى للمجموعة. كان السيد هاني مقبل يشغل هذا المنصب.

مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية (HRAM):
يتأسس مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية في مجموعتنا قيادة وتوجيه وإدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية وإدارة تقنية المعلومات. كما يحرص HRAM على ضمان التطوير الفعال وتنفيذ الاستراتيجيات والعمليات والسياسات والإجراءات والخدمات من أجل دعم تحقيق أهداف العمل بما يتماشى مع رؤية ورسالة المجموعة. يتولى السيد أكرم الأمين هذا المنصب.

مدير التدقيق الداخلي: مدير التدقيق الداخلي للشركة مسؤول عن قيادة وتخطيط وإدارة تصميم وتنفيذ سياسات المجموعة المتعلقة بعملية التدقيق الداخلي، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال إدارة التقييم الشامل للضوابط الداخلية والمخاطر ذات الصلة داخل المجموعة، وبالتالي تحسين كفاءة وفعالية عمليات الشركة والتأكد من تنفيذ عملية مراجعة وتدقيق شاملة وفقاً للمعايير والأهداف المعتمدة للتدقيق. يتولى هذا المنصب السيد محمد المطري.

مكافآت كبار المدراء التنفيذيين:

بلغ إجمالي المكافآت للإدارة التنفيذية المدرجة ١٩٦,٢٤٥ ريال قطري.

حصة الإدارة التنفيذية الرئيسية:

المدراء التنفيذيون لا يمتلكون أسهماً في المجموعة.

ثالثاً: نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

٣.١ الرقابة الداخلية

يهدف نظام حوكمة الشركات في مجموعة المستثمرين القطريين QIG إلى الحفاظ على حقوق المساهمين، وتوفير معاملة متساوية لكل منهم، وحماية مصالح صغار المساهمين والتركيز على الكشف عن المعلومات وضمان شفافيّتها وكذلك تحديد واجبات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة.

حدد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين QIG الأهداف على مستوى المؤسسة بما يتماشى مع رؤية ورسالة واستراتيجية المؤسسة. سعياً لتحقيق هذه الأهداف، تواجه المؤسسة الأحداث والظروف التي قد تهدد تحقيق هذه الأهداف، ولتخفيف هذه المخاطر، لابد من تصميم وتنفيذ نظام فعال للرقابة.

ومن أجل ذلك، اعتمد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (QIG) إطار الرقابة الداخلية التابع لكوسو. تم دمج إطار COSO المعتمد مع نموذج خطوط الدفاع الثلاث الموصى به من قبل معهد المدققين الداخليين لإسناد مسؤولية الواجبات المحددة في الإطار.

ويحرص أعضاء مجلس الإدارة على التأكد من أن الإدارة تؤسس وتحافظ على نظام رقابة داخلي وسياسات

داخلية وإجراءات تتسم بالكفاءة من أجل حماية استثمارات المساهمين وأصول الشركة. تساعد لجنة الرقابة الداخلية والامتثال أعضاء مجلس الإدارة في الإشراف على تنفيذ نظام الرقابة الداخلية للشركة والسياسات الداخلية والإجراءات. وفي ذات السياق، فإن مجلس الإدارة قوّض لجنة الرقابة الداخلية والامتثال القيام بالمهام التالية:

• التأكد من أن كافة السياسات الداخلية تمثل لقانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية، والقوانين والتنظيمات السارية، والنظام الأساسي واللوائح.

• مراجعة التقارير المتصلة بإدارة المخاطر داخل الشركة.

تقييم كفاءة سياسات الشركة قياساً بالمعايير العامة لممارسات الحوكمة الجيدة. هذه اللجنة مسؤولة أيضاً عن الآتي:

• الرقابة الداخلية والامتثال الشامل.

• التباحث في القضايا داخل نطاق الشركة.

• تقديم تدابير وقائية تتعلق بالرقابة الداخلية والامتثال.

• التعبير عن وجهات نظرها وتوصياتها لمجلس الإدارة. اللجنة منوط بها المراجعة والبت في الموافقة على كافة السياسات والإجراءات الداخلية السارية على كافة الموظفين وكبار أعضاء اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة.

أية تغييرات/تعديلات تتعلق بهذه السياسات والإجراءات يجب أن تراعى في المقام الأول نظام الرقابة الداخلي وينبغي أن تخضع لمصالح الشركة والموظفين والمساهمين على حد سواء. وعلاوة على ذلك، فإن اللجنة منوطة بتقييم الطرق والإجراءات المرتبطة بنظام إدارة المخاطر الذي تنفذه الشركة.

٣.٢ إدارة المخاطر

حدد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين QIG أهداف الشركة بما يتماشى مع رؤية الشركة ورسالتها واستراتيجياتها. في سعيها لتحقيق هذه الأهداف، قد تواجه الشركة الأحداث والظروف التي قد تهدد تحقيق هذه الأهداف. ومن أجل تخفيف هذه المخاطر، يجب تصميم وتنفيذ نظام فعال للرقابة الداخلية.

لتصميم نظام فعال وعملي للرقابة الداخلية، اعتمد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين QIG إطار المراقبة الداخلية COSO. «كوسو» تم دمج إطار COSO الذي تم تبنيه مع نموذج ٣ خطوط الدفاع الخاصة بمعهد المحاسبين الداخليين (IAS) لتعيين مسؤولية الواجبات الموضحة في الإطار. ومن أجل الامتثال لمتطلبات سوق قطر للأسواق المالية، ويهدف تقييم هذه الرقابة، أسست مجموعة المستثمرين القطريين وحدات مستقلة لتعريف وتقييم وتقرير المخاطر التي قد تؤثر على كفاءة وفاعلية الشركة. يتم في مجموعة المستثمرين القطريين تبني مهمة إدارة المخاطر على أساس مستقل لكل إدارة على حدا، بمعنى أن كل مدير/صاحب مخاطر يكون مسؤولاً عن تحديد المخاطر وتجميعها والإبلاغ عنها والتواصل بشأن وظيفة (وظائف) كل منها.

٣,٤ التدقيق الخارجي

وفقا للمادة ٢٣ من قانون حوكمة الشركات، وبعد مراجعة كافة العروض من المدققين الخارجيين المدرجين مع هيئة قطر للأسواق المالية، تقدم لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين توصياتها لمجلس الإدارة. واستنادا على توصيات مجلس الإدارة، تم تعيين «ديلويت آند توش» لتنفيذ عملية التدقيق الخارجي أثناء الاجتماع السنوي للجمعية العمومية الذي عقد في ٢١ فبراير ٢٠١٨. وفقا للمادة ٢٣ من قانون حوكمة الشركات، تنتهي فترة تعيين المدققين الحليين في عام ٢٠١٩، وسوف يتم تعيين مدقق خارجي اخر وذلك خلال الاجتماع السنوي القادم للجمعية العامة والذي سوف يعقد في ٢٠١٩. ويلعب المدققون الخارجيون في مجموعة المستثمرين القطريين دورا أساسيا في الشركة. ومن ثم، يقدم المدققون الخارجيون تأكيدا منطقيًا بأن البيانات المالية تعبر بشكل عادل عن الوضع المالي وأداء الشركة. ولضمان ذلك، يجري المدققون الخارجيون المراجعة على نحو مستقل عن الشركة، الأمر الذي يمنح الثقة في المعلومات المحاسبية للشركة ويحسن من قدرة مجموعة المستثمرين القطريين على جذب المستثمرين.

ومن خلال إجراء مراجعة، يعبر المدققون الخارجيون عن وجهة نظرهم فيما إذا كانت البيانات المالية للشركة تم تقديمها على نحو عادل في كافة الجوانب المادية. يوفر المدققون الخارجيون لأعضاء مجلس الإدارة مايلزم من معلومات تتعلق بأي مخاطر تتعرض لها مجموعة المستثمرين القطريين، وأية مخالفات محددة. وفي حالة اكتشاف أية مخالفات، يقوم المدققون على الفوز بإخطار الجهات المعنية مثل هيئة قطر للأسواق المالية.

رابعاً: حماية المساهمين والمستفيدين

تؤمن الشركة أنه كلما كان الأداء أفضل كلما كانت حقوق المساهمين أقوى. لقد اعتمدنا نهجا مفضلا من أجل تعزيز آفاق حقوق المساهمين.

١,٤ الشفافية والحماية من تضارب المصالح

يتم التعامل مع الشفافية والحماية من تضارب المصالح باعتبارهما من العناصر الرئيسية في إطار حوكمة الشركة لمجموعة المستثمرين القطريين. وعند ما يتم دمج هذين المبدأين، فإنهما يؤديان إلى توفير حماية أفضل. لقد عملت الشركة على إرساء سياسة أخلاقية ضد تضارب المصالح. وتضمن هذه السياسة التزام الشركة الدائم بتنفيذ الأعمال بطريقة عادلة وشريفة وسليمة، وتساعد في تأكيد خدمة المصالح طويلة المدى للمساهمين وأصحاب المصلحة.

وأسست مجموعة المستثمرين القطريين قسما للتدقيق الداخلي وكذلك وحدة لإدارة المخاطر من أجل العمل كخط ثالث في الخطوط الدفاعية الثلاثة. تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتقييم الضوابط الداخلية للشركة إلى جانب تقييم ممارسات إدارة المخاطر

وتمثل إدارة المخاطر محورا مركزيا للإدارة الإستراتيجية لمجموعة المستثمرين القطريين، حيث توفر عملية منهجية لتعريف المخاطر المرتبطة بالأنشطة الجديدة والراهنة، وترتبط هذه العملية بتصنيف وتقييم كل خطر على حدة، وتطبيق الرقابة الإدارية لتخفيف الخطر، استنادا على الحكم بالتأثير المحتمل له، مع تقييم احتمالية حدوثه مجددا. يتم مراجعة عمل ادارة المخاطر من قبل قسم التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي، لكن ذلك يقتصر تأثيره فقط على الحد من عواقب الحدوث اعتمادا على التأثير والاحتمالات، لكن الخطر نفسه لن يتم القضاء عليه. إدارة المخاطر عملية مستمرة ترتبط بتعريف مكنم الخطورة، وتقييمه، وتحديد المقدمات لإدارته، مع الأخذ في الاعتبار المخاطر المتبقية بعد تنفيذ آليات الرقابة.

٣,٣ التدقيق الداخلي

يقدم قسم التدقيق الداخلي لمجموعة المستثمرين القطريين تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق. وينفذ قسم التدقيق الداخلي نشاطا مستقلا، ويلعب دورا ضامنا واستشاريا رئيسيا داخل الشركة من أجل تحسين مستوى عملياتها. ويهدف هذا القسم إلى إضافة قيمة وتحسين الهيكل من خلال مساعدة مجموعة المستثمرين القطريين على تحقيق أهدافها عبر طريقة منهجية ومنظمة لتحسين كفاءة إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والحوكمة. وفي هذا السياق، يوفر قسم التدقيق تقييما منتظما، واستشارات موضوعية ومستقلة.

يقدم قسم التدقيق الداخلي خدمات تسهل في الوقت المناسب تحديد المخاطر التي قد تواجهها الشركة ويلعب دورا استشاريا داخل الشركة من أجل تحسين عملياتها. ويتمتع قسم التدقيق الداخلي بالاستقلالية، ويقدم تقاريره بموضوعية بشأن أي وظائف دون أن يتعرض لضغوط من الإدارة. أضف إلى ذلك، فإن قسم التدقيق مسؤول عن وظائف محددة، تتضمن على سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة إجراءات الرقابة والإشراف التي تتعلق بالشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
- مراجعة و تطوير عوامل المخاطر على الشركة، ومدى فاعلية وملاءمة الأنظمة المؤسسة داخل الشركة من أجل مواجهة أية تحديات جذرية أو غير متوقعة في السوق.
- تقييم أية مخاطر واجهت مجموعة المستثمرين القطريين، أو أي مخاطر محتملة قد تجابهها.
- معالجة أية اقتراحات وتوصيات من أجل تخفيف مثل هذه المخاطر.

٢,٤ علاقات المستثمرين

تؤمن الشركة بأهمية التواصل المرن مع مساهميها. تعامل الشركة جميع مساهميها بالتساوي فيما يتعلق بالمعلومات. يتم توفير جميع الحقائق الرئيسية والمعلومات المالية الجديدة التي يجب الكشف عنها وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة لجميع المساهمين.

وقد تم انشاء قسم علاقات المستثمرين من أجل تلبية احتياجات ومتطلبات المساهمين والمستثمرين في الوقت المناسب. وتولي مجموعة المستثمرين القطريين أهمية كبيرة لقسم علاقات الاستثمار لا سيما وأنه يساعد في الحفاظ على علاقات قوية وشفافة مع مساهميننا. لذلك، بالإضافة إلى متطلبات الشفافية، تمثل وحدة علاقات المستثمرين الشركة كواجهة يومية مع مختلف المؤسسات ومساهميها. تخصص وحدة علاقات المستثمرين جهودها للتعامل مع الاستفسارات من مساهميننا والمستثمرين.

٣,٤ حقوق المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية

تتجلى أبرز حقوق المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية حيث يمكن للمساهمين المناقشة وطرح أسئلة تتعلق ببنود جدول الأعمال إلى مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك، وفقاً للمادة ١٣٨ من قانون الشركات والمادة ٥٧ من النظام الأساسي للشركة، يحق للمساهمين الذين يمثلون ما لا يقل عن ٢٥٪ من رأسمال الشركة دعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية.

علاوة على ذلك، ووفقاً للمادة ٣٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأوراق المالية، يحق للمساهمين الذين يمثلون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأسمال الشركة عقد جمعية عامة للمسائل الخطيرة.

يجوز لأي مساهم إذا تغيب عن الاجتماع، ممارسة حقوقه عن طريق الوكيل، الذي سيحضر الاجتماع نيابة عن المساهمين والمشاركة في التصويت وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة والتوجيهات المقدمة من المساهمين الغائبين المذكورة.

بالإضافة إلى ذلك، بما أن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة يعتمد على طريقة التصويت المتراكم، فإن لكل مساهم الحق في استخدام الأصوات المذكورة لمرشح واحد أو تقسيمها بين المرشحين المختارين دون أي ازدواجية. تشجع هذه الطريقة حماية صغار المساهمين.

٤,٤ حقوق المساهمين في الأرباح

يمكن للمساهمين تحويل بعض الحقوق فيما يتعلق بالإدارة وصنع القرار وتفويض هذه السلطة إلى مجلس الإدارة والإدارة وفي المقابل يحصلون على أرباح.

يقدم أعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي، اقتراحهم بشأن توزيع الأرباح على المساهمين في مجموعة المستثمرين القطريين يتم تحديد هذا التوزيع بناءً على أداء الشركة خلال السنة

٥,٤ حماية أصحاب الأسهم الأقلية

بالنسبة لمجموعة المستثمرين القطريين يلعب أصحاب الأسهم الأقلية دوراً أساسياً في نجاح الشركة بشكل عام. لذلك، يضمن مجلس إدارة الشركة معاملة جميع المساهمين، بما في ذلك صغار المساهمين، على قدم المساواة دون أي تمييز بينهم.

يحصل جميع المساهمين على نفس المعلومات بغض النظر عن عدد الأسهم التي يمتلكونها.

يجب دائماً حماية حقوق المساهمين الأقلية عند الموافقة على الصفقة الرئيسية. يحق لأصحاب الأسهم الأقل التصويت ضد مثل هذه المعاملات، ويتم تسجيل أي اعتراض في محضر الاجتماع.

تضمن مجموعة المستثمرين القطريين منح المساهمين الأقلية حقهم في طلب المعلومات والحق في التعبير عن آرائهم.

وبالتالي، توفر مجموعة المستثمرين القطريين المعاملة العادلة لجميع المساهمين، بما في ذلك المساهمين الأقلية، وتمنحهم الحق في الاطلاع على أية معاملة حساسة قد تؤثر على الشركة. كما يحق لهم أن يكونوا على علم مسبق بخصوص عقد اجتماعات للجمعية العامة و / أو الجمعية العامة غير العادية.

خامساً: حقوق اصحاب المصلحة

يحرص مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين على معاملة كافة الموظفين و المساهمين وأصحاب المصلحة على نحو يتسم بالمساواة دون أي تمييز يعتمد على العرق أو الجنس أو الديانة. وعلاوة على ذلك، وُضعت آليات ملائمة بغية تمكين كافة الموظفين من إبلاغ كبار أعضاء الإدارة التنفيذية عن أية سلوكيات مريبة أو غير أخلاقية أو غير قانونية. تتضمن هذه الآلية التأكيد على سرية هذا الإبلاغ بحيث لا تؤثر على الموظف المعني بالأمر. ووفقاً لذلك، أسست مجموعة المستثمرين القطريين سياسة الإبلاغ عن المخالفات. وتحدد هذه السياسة الحماية والإطار للذين يتضمنان، على سبيل المثال لا الحصر، حق الموظفين في الكشف عن أي تصرف سيء داخل الشركة مثل إساءة استخدام أو الاستخدام غير الملائم لأموال وموارد مجموعة المستثمرين القطريين، أو أية مخالفات جنائية. إلخ.

سادساً: اجتماع الجمعية العمومية

عقد مساهمو مجموعة المستثمرين القطريين اجتماع الجمعية العمومية العادية يوم الأربعاء بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٨. تم عقد الاجتماع المذكور تحت إشراف ممثلين من وزارة الاقتصاد والتجارة وبحضور المدقق الخارجي لمجموعة المستثمرين القطريين «ديلويت اند توش»، وعقد وفقاً لمتطلبات قانون حوكمة الشركات وقانون الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

مكافآت كبار أعضاء الإدارة التنفيذية سوف تُقترح من خلال لجنة المكافآت والترشيح، مع الأخذ في الحسبان المهام والمسؤوليات المتعلقة بالأهداف والسلطات المفوضة. إلخ.

ويراجع أعضاء مجلس الإدارة مثل هذا الاقتراح للبت في الموافقة عليه، علماً بأن أية مكافآت تخصص لكبار أعضاء الإدارة التنفيذية ستتم إدارتها وتسجيلها على أساس شهري.

وفيما يتعلق بكشف تدابير إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلي للشركة، بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية، والاستثمار، وأية معلومات ذات صلة، فضلاً عن الرجوع إلى الجزء الخاص بنظام الرقابة الداخلي وإدارة المخاطر.

وفيما يتعلق بالمعلومات ذات الصلة المرتبطة بواجبات اللجنة، فضلاً عن الرجوع إلى الجزء المتعلق بلجان مجلس الإدارة. وعلاوة على ذلك، فإن أي توصية ذات صلة يصدرها مجلس الإدارة ستتم مشاركتها وفقاً لذلك خلال الاجتماع القادم للجمعية العمومية.

وبالإشارة إلى سياسة كشف الإجراءات التي تتبعها الشركة في تحديد وتقييم وإدارة المخاطر، وتحليل عوامل المخاطر التي تجابه الشركة، ومناقشة الأنظمة الموضوعية لمواجهة تغييرات السوق الجذرية أو غير المتوقعة، فضلاً عن الرجوع إلى الجزء الخاص بنظام التحكم الداخلي وإدارة المخاطر. ويؤمن مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين أن عملية تقييم الأداء ضرورية لتعزيز فاعلية مجلس الإدارة.

وخلُص تقييم الأداء الذي تم تنفيذه إلى أن مجلس الإدارة ولجانه ما زالوا فِعالين في الوفاء بمسؤولياتهم على النحو الملائم، وإلى أن كافة أعضاء مجلس الإدارة مستمرون في إظهار مساهمة فعالة خلال اجتماعات مجلس الإدارة.

وركز تقييم أداء مجلس الإدارة الذي جرى تنفيذه على عوامل هامة مثل إستراتيجية القيادة، والأداء، والتشكيل، والمهارات، والخبرة، واللجان، والتخطيط، والتنظيم. وبدأت عملية التقييم من خلال لجنة المكافآت والترشيح، وقدم لها أمين سر مجلس الإدارة التسهيلات المطلوبة.

تقييم الأداء هو عملية هامة للتأكد من التحسن المستمر في أداء مجلس الإدارة، والتأكد من أن ممارسات مجلس الإدارة تتماشى مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية.

ووضع مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين أهدافاً على مستوى الشركة تتماشى مع رؤية الشركة، والمهمة، والإستراتيجيات. سعياً وراء تلك الأهداف، تواجه المؤسسة أحياناً وظروفاً قد تهدد إمكانية تحقيقها. ولكي نخفف من تلك المخاطر، فقد تم تصميم وتنفيذ نظام فعال للرقابة الداخلية. وأثناء السنة المالية ٢٠١٨، لم تحدث أية انتهاكات لتلك الضوابط بشكل قد يؤثر على الأداء المالي ووضع الشركة.

سابعاً: اجتماع الجمعية العمومية غير العادية

عقد مساهمو مجموعة المستثمرين القطريين اجتماع الجمعية العمومية غير العادية يوم الأربعاء بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠١٨.

تم عقد الاجتماع المذكور وفقاً لمتطلبات قانون حوكمة الشركات وقانون الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ثامناً: متطلبات الإفصاح

وفقاً للمادة الرابعة من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية، ومن أجل الشفافية الدائمة مع مساهمينا، تلتزم مجموعة المستثمرين القطريين بجميع عمليات الإفصاح المطلوبة وفقاً لما يلي: استناداً على آخر تحديثات ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، أجرت مجموعة المستثمرين القطريين تعديلات شملت ما يلي:

- النظام الأساسي
- ميثاق مجلس الإدارة
- ميثاق لجنة التدقيق
- السياسات والإجراءات الداخلية

تحرص مجموعة المستثمرين القطريين دائماً على تحديث وتنفيذ المتطلبات الجديدة الصادرة عن الجهات المعنية، من أجل الحماية المستمرة لمصالح الشركة ومساهميها. وتلتزم مجموعة المستثمرين القطريين بالكشف عن أية مخالفات (إذا حصلت) يتم ارتكابها خلال السنة المالية، وتقديم أسباب حدوثها والتدابير العلاجية التي تُتخذ لتفادي حدوثها مستقبلاً.

وطورت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة مكافآت وترجم فلسفة مكافآت الشركة إلى سياسات. تحدد سياسة المكافآت المنشورة في موقع مجموعة المستثمرين القطريين، وتوضح خطط المكافآت التي تُطبق على المستويات المختلفة للشركة (تضم أعضاء مجلس الإدارة وكبار أعضاء الإدارة التنفيذي). ترسي هذه السياسة دليلاً مرشداً عن مكافآت مجلس الإدارة لضمان الالتزام بالعدالة والشفافية.

وتعكس مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مصالح مساهمينا والشركة، مع الأخذ في الاعتبار مسائل معينة تتضمن المهام والمسؤوليات المنوط بها.

أضف إلى ذلك، فإن سياسة المكافآت تساعد على تعزيز الأهداف طويلة المدى لحماية مصالح الشركة. لا ينبغي أن تتجاوز مكافآت مجلس الإدارة ٥% من صافي أرباح الشركة بعد خصم الاحتياطات والخصومات القانونية وتوزيع الأرباح على مساهمينا وفقاً لما تنص عليه المادة ١٨ من قانون حوكمة الشركات لهيئة قطر للأسواق المالية.

يتم مراجعة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المقصودة بواسطة لجنة المكافآت والترشيح. حيث تقدم لجنة المكافآت والترشيح اقتراحاً بذلك لرئيس مجلس الإدارة لدراسته، على أن يتم تقديم هذا الاقتراح خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية للموافقة عليه.

ومن ثم، بسبب العدد الكبير من القضايا المرتبطة ببعضها البعض، والتي تدور حول مواضيع مشابهة، فإن مجموعة المستثمرين القطريين تكشف الأحكام النهائية وفقاً لذلك وبناء عليه فإن الكشف عن قضايا مشابهة لن يجلب أي فائدة لمساهميننا أو يحميهم.

وفقاً للمادة ٢٥ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأوراق المالية، فيما يلي الجدول الذي يوضح المساهمين الرئيسيين:

وأعدت الشركة تقرير حوكمة الشركة هذا بما يتماشى مع قانون حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي.

ومن ثم، فإن مجموعة المستثمرين القطريين تلتزم وتتقيد بكافة لوائح السوق القابلة للتطبيق، وقوانين ومتطلبات المكافحة.

وفيما يتعلق بكشف الدعاوى القضائية المرتبطة بمجموعة المستثمرين القطريين بما يتماشى مع المادة ٥٢ من قواعد العروض والأوراق المالية (المؤرخة بتاريخ نوفمبر ٢٠١٠) قرر مجلس الإدارة أن تتم عملية الكشف عن الدعاوى القضائية لكل حالة على حدة بعد تقييم المخاطر المرتبطة بمصالح الشركة.

NIN	الاسم	الجنسية	رقم البطاقة	الأسهم	العنوان	الهاتف	اجمالي الأسهم	نسبة الملكية
٢٨٠٢٨٩	المسند ذ.م.م	قطر	١٦	٥٩,٠٠٠,٠٠٠	٣٧٣٥	٤٨٨٨٠٨١	٥٩,٠٠٠,٠٠٠	٤٧,٥
٣٩٨٣١٢	بروكديل كابيتال القابضة ال بي	جزر كايمان	MC85626	٣,٧٥٢,٢٣١	Ugland House, Grand 309 Cayman, KY 11104	٩٧١٥٦٦٥٥٨٢٩٨	٢٨١,٩١٥٦	٢٢,٦
٣٩٨٣١٤	كابيتال القابضة ال بي	جزر كايمان	MC85624	٣,٧٥٢,١١٤	Ugland House, Grand 309 Cayman, KY 11104	٩٧١٥٦٦٥٥٣٢٩٨		
٣٩٨٢٦٧	فينديردال كابيتال القابضة ال بي	جزر كايمان	MC85625	٢,٩١٣,٤٩٢	Ugland House, Grand 309 Cayman, KY 11104	٩٧١٥٦٦٥٥٨٢٩٨		
٣٩٨٢٦٨	دوديل كابيتال القابضة ال بي	جزر كايمان	MC85629	٢,٧٩٤,٨٠١	Ugland House, Grand 309 Cayman, KY 11104	٩٧١٥٦٦٥٥٨٢٩٨		
٣٩٨٢٦٦	اسكديل كابيتال القابضة ال بي	جزر كايمان	MC85623	٢,٧٣٧,٢٩٣	Ugland House, Grand 309 Cayman, KY 11104	٩٧١٥٦٦٥٥٨٢٩٨		
٣٩٨٣١٣	كونوردال كابيتال القابضة ال بي	جزر كايمان	MC85628	٢,٦٣٥,٣٥٣	Ugland House, Grand 309 Cayman, KY 11104	٩٧١٥٦٦٥٥٨٢٩٨		
٣٩٨٢٦٢	جوردال كابيتال القابضة ال بي	جزر كايمان	MC85630	٢,٣٨٢,٧١٣	Ugland House, Grand 309 Cayman, KY 11104	٩٧١٥٦٦٥٥٨٢٩٨		
٣٩٨٢٦٤	هوردال كابيتال القابضة ال بي	جزر كايمان	MC85622	٢,٣٨٢,٣٩٤	Ugland House, Grand 309 Cayman, KY 11104	٩٧١٥٦٦٥٥٨٢٩٨		
٣٩٨٢٦٣	اركادال كابيتال القابضة ال بي	جزر كايمان	MC85631	٢,٣٨٠,٥٧٤	Ugland House, Grand 309 Cayman, KY 11104	٩٧١٥٦٦٥٥٨٢٩٨		
٣٩٨٢٦٥	جودال كابيتال القابضة ال بي	جزر كايمان	MC85627	٢,٣٧٨,١٩١	Ugland House, Grand 309 Cayman, KY 11104	٩٧١٥٦٦٥٥٨٢٩٨		

** وفقاً لقائمة المساهمين الواردة من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية QCSD في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

بالإشارة إلى كشف المعاملات بين الأطراف ذات الصلة، فضلاً عن الرجوع إلى الإيضاحات المنصوص عليها في بياناتنا المالية. وعلاوة على ذلك، فقد طورت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة تتعلق بالمعاملات بين الأطراف المعنية. تتبع هذه السياسة المتطلبات المنصوص عليها في قانون الشركات بالإضافة إلى تلك المدرجة في بورصة قطر. سوف تعمل هذه السياسة جنباً إلى جنب مع السياسات الداخلية الأخرى المعمول بها، وذلك بما يؤكد سعي مجموع المستثمرين القطريين لتحقيق أهداف أفضل الممارسات المهنية والحوكمة الجيدة.

في الختام، تدرك مجموعة المستثمرين القطريين «QIG» أهمية التطوير المستمر لنظام الحوكمة. ونود في هذا الصدد تأكيد التزامنا بمتطلبات إدارة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية، ونسعى جاهدين لتنفيذ هذه المتطلبات لتوفير حماية أفضل لمساهميننا وأصحاب المصالح لدينا.

رئيس مجلس الإدارة